جامعة عين شمس
كلية البنات
قسم التاريخ

القضية الوطنية في البرلمان المصري

١٩٢٤ - ١٩٥٢

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب

(تاريخ- تاريخ حديث ومعاصر)

من الطالبة

شيماء منجد عبد القادر عبد العزيز

تحت إشراف

د/ سلوى إبراهيم العطار
أستاذ دكتور التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بكلية البنات جامعة عين شمس

د/ عايدة السيد سليمه
أستاذ دكتور التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بكلية البنات جامعة عين شمس

١٤٣٧هـ/٢٠١٥م

جامعة عين الشمس
كلية البنات

صفـــحـة العـنـــوان

اســـــم الـطـالـب: شيماء منجد عبد القادر عبد العزيز
الـدرجـة الـعلميـة: الدكـتـــوراه
القسـم الـتابع لـه : قـسم التاريخ
اســـم الكـلـيــة : كلية البنـات
الـجـامـعـــــة : عيـن شمـس
سنـــة الـمنـــح : ٢٠١٥

جامعة عين الشمس
كلية البنات

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : شيماء منجد عبد القادر عبد العزيز
عنوان الرسالة : القضية الوطنية في البرلمان المصري ١٩٢٤- ١٩٥٢.
اسم الدرجة : دكتوراه

لجنة الإشراف

١- الاسم / سلوى إبراهيم العطار ٢- الوظيفة / **أستاذ مساعد التاريخ الحديث كلية البنات**
١- الاسم / عايده السيد سليمه ٢- الوظيفة / **أستاذ مساعد التاريخ الحديث كلية البنات**

لجنة المناقشة

١- الاسم / زين العابدين شمس الدين ٢- الوظيفة / **أستاذ التاريخ الحديث جامعة الأزهر.**
١- الاسم / سلوى إبراهيم العطار ٢- الوظيفة / **أستاذ مساعد التاريخ الحديث كلية البنات.**
١- الاسم / عايده السيد سليمه ٢- الوظيفة / **أستاذ مساعد التاريخ الحديث كلية البنات.**
١- الاسم / ماجده محمد حمود ٢- الوظيفة / **أستاذ مساعد التاريخ الحديث كلية البنات.**

تاريخ البحث : / / ٢٠١

الدراسات العليا
ختم الإجازة: أجيزت الرسالة بتـاريخ /
/ / ٢٠١٥

موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠١٥

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠١٥

جامعة عين الشمس
كلية البنات

شكـــــــــــــر

اشكـــر الســـادة الاســـاتذه الـــذين قامـــوا بالاشـــراف وهم:

١) الدكتورة سلوى إبراهيم العطار.
٢) الدكتورة عايده السيد سليمه.

اشكـــر الهيـئات التـــي تعـــاونت معـــي فـــي البحـــث وهي:

١) دار الكتب المصرية.
٢) دار الوثائق المصرية.
٣) مكتبة كلية البنات جامعة عين شمس.

المقدمة

لقد أحدث الاحتلال البريطاني في مصر عام ١٨٨٢ صدمة لدي الشعب المصري، حيث امتد النفوذ البريطاني إلي مختلف نواحي الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، لذا سعي المصريون بكل قوة لإنهاء هذا الاحتلال وتحقيق الاستقلال ووحدة وادي النيل، وقد بلغ أوج تلك الجهود عقب انتهاء الحرب العالمية الأولي ونمو الوعي الوطني لدي قطاع عريض من الشعب المصري، فكانت المطالبة بإنهاء الاحتلال من الأسباب الرئيسية لثورة عام ١٩١٩، وهكذا أصبحت القضية الوطنية المتمثلة في الجلاء ووحدة وادي النيل في صدارة اهتمامهم وشغلهم الشاغل. كما حظيت باهتمام المؤرخين، فرصدوا تسلسل الأحداث ومواقف الزعماء والقادة من تلك القضية، وموقف الأحزاب والقصر منها وما كُتب عنها في الصحف. ورغم ذلك لم يتناول كثير من المؤرخين جانب هاما ومؤثر في الحياة السياسية ألا وهو البرلمان وموقفه تجاه تلك القضية.

ونظرا لإغفال كثير من المؤرخين لهذا الجانب من تاريخ مصر، فقد اهتمت الدراسة بتوضيح موقف البرلمان من القضية الوطنية باعتباره أحد السلطات الثلاث وممثل للشعب المصري، بهدف إظهار مدى فاعلية البرلمان ومواكبته للأحداث، وهل كان مؤثراً بالفعل في مجرياتها أم اكتفى بدور المشاهد، وهل كان معبرا عن الرأي العام وعن اتجاهات ناخبيه أم كان متبنيا فقط المبادئ الحزبية لأعضائه .

وقد وقع الاختيار علي عام ١٩٢٤ لبدء الدراسة لأنه يتزامن مع انعقاد أول برلمان ذات صلاحيات حقيقية، وانتهت الدراسة عند عام ١٩٥٢ مع حل البرلمان في يناير من العام نفسه وحالت قيام ثورة ٢٣ يوليو دون انتخاب برلمان جديد. وقد قسمت البحث تقسيما موضوعيا رغم صعوبته لأنه يعطي صورة متكاملة لكل فرع من القضية الوطنية.

تحتوى الدراسة على خمسة فصول و فصل تمهيدي يتناول تاريخ القضية الوطنية في النظام شبه النيابي في مصر قبل عام ١٩٢٤، وفيه ظهر مدي تفاعل النواب مع تلك القضية في إطار السلطات المحدودة المخولة لهم.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان " قضية المفاوضات المصرية البريطانية في البرلمان ١٩٢٤-١٩٣٦." وفيه تم استعراض الظروف التي سبقت عقد المفاوضات ومراحلها وما

انتهت إليه منذ مفاوضات سعد ـ ماكدونالد عام ١٩٢٤وحتي طلب الحكومة المصرية التفويض من البرلمان لدخول مفاوضات عام ١٩٣٦، ثم موقف النواب من تلك المفاوضات ومدي تأثير انتماءاتهم الحزبية علي قبول أو رفض تلك المفاوضات، وأخيراً مدي تأثير الرأي العام علي توجيه مناقشات النواب.

تعرض الفصل الثاني إلي " معاهدة ١٩٣٦ في البرلمان المصري " حيث بدأ بالإشارة إلي الأوضاع الداخلية والعالمية التي سبقت توقيع معاهدة ١٩٣٦، ثم تأثير التوترات الدولية وشبح الحرب العالمية الثانية في الضغط علي الدولتين مصر وبريطانيا للتوقيع علي المعاهدة، ثم استعراض مناقشات النواب وتحليليها وهل جاءت مواقفهم تلك بسبب انتماءاتهم الحزبية أو قناعتهم الشخصية.

وفي الفصل الثالث " مفاوضات صدقي – بيفن وحتى إلغاء المعاهدة من ١٩٤٦ـ ١٩٥١ في البرلمان" سلط الضوء علي ظروف عقد المفاوضات في تلك الفترة وانتهاء بإلغاء المعاهدة عام ١٩٥١، كما أشار إلي تصاعد سخط الشعب المصري بسبب تخاذل الحكومات المتعاقبة عن حل القضية الوطنية ومدي تفاعل النواب مع هذا الغضب وضغطهم علي الحكومة لتنفيذ المطالب الوطنية .

ويتطرق الفصل الرابع إلي " موقف النواب من التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ١٩٢٤ـ١٩٥٢ " ويرصد حجم التجاوزات البريطانية بما تمثلها من اعتداء علي استقلال مصر، كما يبين مدي حساسية النواب لأي تدخل يمس هذا الاستقلال، ويظهر سلوك المعارضة في التعامل مع تلك التجاوزات وهل اتخذت منها وسيلة للضغط علي الحكومة وإحراجها أمام الرأي العام، أم كانت تلك المناقشات بدافع وطني خالص .

أما في الفصل الخامس والأخير فقد ناقش " قضية السودان في البرلمان ١٩٢٤ـ ١٩٥٢" من حيث الأوضاع في السودان، ومدي تأثير التطورات السياسية في مصر علي السودان، ويظهر مدي اهتمام النواب بقضية الوحدة مع السودان واضطلاعهم علي تطور الأوضاع هناك، ثم تصديهم لمحاولات بريطانيا لفصله عن مصر.

وقد اكتنف الدراسة العديد من الصعوبات في مقدمتها كبر حجم المادة العلمية والتي احتاجت إلي مجهود في التنظيم والعرض بصورة تمنع التكرار الذي يصيب القارئ بالملل مع

مراعاة عدم إغفال مناقشات النواب وإسهاماتهم. كما واجهت صعوبة تحديد انتماءات النواب الحزبية خاصة في مجلس الشيوخ نظرا لنظام التجديد النصفي وتعيين الشيوخ لذا اعتمدت علي الدوريات بشكل أساسي لتحديد الانتماء الحزبي، وقد شهدت تلك الفترة الكثير من تنقلات النواب بين الأحزاب مثل انتقال عبد الحميد عبد الحق من حزب الوفد إلي الهيئة السعدية عام ١٩٣٨، ومحمد عزيز أباظة من مستقل عام ١٩٣٠ لحزب الشعب عام ١٩٣١ ومستقل مرة أخري عامي ١٩٣٦ و١٩٥٠. كما كانت هناك صعوبة الحصول علي الدوريات لأهميتها في رصد اتجاهات الرأي العام المصري نظرا لعدم انتظام صدورها أو لصعوبة الحصول عليها لسوء حالتها.

كما اعتمدت هذه الدراسة علي العديد من المصادر المهمة التي أفادت في عرض مواقف البرلمان المختلفة ومن أهمها الوثائق العربية غير المنشورة، مثل محافظ عابدين، ومحافظ تقارير الأمن، ومحافظ مجلس الوزراء، ومحافظ مجلس النظار والوزراء، وأرشيف وزارة الخارجية، ومحافظ ديوان جلالة الملك، رغم عدم وجود تواريخ لبعضها، كما استعنت أيضا بوثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office.

واعتمدت الدراسة أيضا وبشكل أساسي علي الوثائق العربية المنشورة مثل محاضر جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية ومضابط مجلسي النواب والشيوخ. وكذا الوثائق الأجنبية المنشورة مثل وثائق وزارة الخارجية الأمريكية *Foreign relations of the United States* وغيرها من المصادر الأخرى.

كما تعد الدوريات مثل الأهرام والبلاغ والمقطم رغم اختلاف انتماءاتهم السياسية من المصادر الرئيسية للدراسة، حيث ساعدت كثيرا في رصد اتجاهات الرأي العام المصري،والوقوف علي تطور الأحداث.

واستعانت الدراسة أيضا ببعض الرسائل الجامعية التي تتعلق بموضوع البحث مثل الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢و الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥- ١٩٥٤، وكذا المذكرات الشخصية لعدد من القيادات السياسية مثل مذكرات سعد زغلول ومذكراتى في نصف قرن لأحمد شفيق. وكذلك المراجع العربية و الأجنبية.

أما عن أستاذتي الجليلتين الدكتورة سلوي إبراهيم العطار والدكتورة عايدة السيد سليمه فكم يطيب لي أن أشكرهما، ولكن لا أجد من الكلمات ما يعبر عن شكري وتقديري لملاحظاتهما الأكاديمية وما بذلتاه من جهد للوصول إلى إخراج هذه الرسالة علي هذا النحو، وأرجو أن أكون دائما عند حسن تقديرهما، وأتمنى لهما دوام الصحة وإخراج أجيال متميزى المستوى من باحثي التاريخ في الوطن العربي بأسره.

الفصل التمهيدي

القضية الوطنية في النظام شبه النيابى١٨٨٣-١٩١٤

لقد تطورت الحياة النيابية في مصر من مجالس محدودة الصلاحيات سميت بالمجالس شبه نيابية إلي برلمان ذو سلطات واسعة عام ١٩٢٤. ويتعرض الفصل التمهيدي لإرهاصات الحياة النيابية في مصر وخاصة عقب الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، ويتناول الأوضاع السياسية في تلك الفترة وتأثيرها على إسهامات النواب من طرح ومناقشة القضية الوطنية في المجالس شبة النيابية من ١٨٨٢-١٩١٤. كما يوضح مدى مواكبتهم للأحداث ووعيهم بها وتفاعلهم معها.

بدايات الحياة النيابية في مصر:-

بدأت إرهاصات الحياة النيابية في مصر مع قدوم الحملة الفرنسية، حيث أنشأ نابليون بونابرت ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم، وعقد جمعية عامة من أعيان البلاد لتحديد شكل الديوان العام. [١] ولكنه عطل هذا الديوان لمدة شهرين عقب إخماد ثورة القاهرة الأولي ، ثم أعاده مرة أخري لكن بنظام جديد مكون من هيئتين، الديوان العمومي والديوان الخصوصي. [٢]

لم يدم نظام الديوان طويلا فسقط مع رحيل الحملة الفرنسية عن مصر، ثم عاد في عصر محمد على في شكل مجلس المشورة سنة ١٨٢٤، وتألف المجلس من كبار موظفي الحكومة والعلماء وأعيان القطر برئاسة إبراهيم باشا، وكانت آراؤه استشارية مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال، وكان انعقاده مرة واحدة في السنة.[٣] وبعد تولى عباس الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) حكم مصر قام بتأسيس المجلس الخصوصي. وفى عصر سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣) تم تكوين مجلس حكومي من أفراد الأسرة الحاكمة وأربعة من كبار الضباط وأربعة من كبار موظفي الدولة وكانت مهمته استشارية تتعلق بمشروعات القوانين والإدارة الحكومية. [٤]

وقد جاءت أولي المحاولات الجادة لإنشاء مجلس نيابي بعد تولى الخديو إسماعيل الحكم (١٨٦٣-١٨٧٩) حيث تم إنشاء مجلس نيابي في ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ أطلق عليه مجلس شورى النواب، واختلف المؤرخون حول الهدف من إنشاء مجلس شورى النواب، ولكن كان

---

(١)عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور الحكم في مصر، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠١.

(٢)عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة ، القاهرة، ١٩٢٩، ص ص ١٤- ١٨.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد على، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٥٢٠، ٥٢٤.

(٤) نبيل رياض، نواب الفيوم في البرلمان ١٩٢٣ – ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق فرع بنها، ٢٠٠٢، ص٣.

واضحا سعي الخديو لإيجاد نواب تتحمل معه تبعات قراراته المالية بما انعكس علي صلاحيات المجلس وطريقة تكوينه.[١] فبالنظر إلى لائحته الأساسية نجد أن المجلس يتشكل من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، علي أن يتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات، والأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط، واشترط في النائب أن يكون مصرياً و ألا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة، ولم يكن للمجلس سلطة نهائية في أي أمر، ولا تعدو قراراته عن كونها رغبات ترفع للخديو للفصل فيها.[٢] وظهر من خلال اللائحة أن المجلس يتصف بضيق اختصاصه واقتصاره على مناقشة المسائل التي تقوم الحكومة بعرضها عليه دون أن يكون من حقه تحديد جدول أعماله، إلى جانب ضيق نطاق الهيئة الناخبة مما أكسبه طابعاً طبقياً فكان مكوناً من الأعيان بالإضافة إلى الطابع الاستشاري للمجلس.[٣]

وبعد عزل الخديو إسماعيل في ٣ يونيه ١٨٧٩وتولي الخديو توفيق الحكم (١٨٧٩-١٨٩٢) قام بتأجيل انعقاد مجلس شوري النواب في ٩ يوليو ١٨٧٩ إلي أن يتم النظر في مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا *في عهد الخديوي إسماعيل . ولكن سرعان ما عاد المجلس مرة أخري تحت مسمي مجلس النواب وذلك عقب قيام الثورة العرابية في سنة ١٨٨١، حيث جرت الانتخابات بنظام الانتخاب المباشر فلم تعد مقتصرة على العمد ومشايخ البلد مما كان له تأثير ايجابي علي اختيار النواب.[٤] وفى أثناء هذا الانعقاد تعرض النواب إلي موضوع الميزانية، واحتجت إنجلترا وفرنسا علي حق مناقشة الميزانية، وحاول شريف تهدئه الوضع وتأجيل نظر الميزانية، ولكن المجلس تمسك بحق المناقشة فقدم شريف استقالته ليخلفه البارودي الذي تلاحقت الأحداث في عهد وزارته التي استقالت هي الأخرى، وفي الوقت الذي تولي راغب باشا السلطة ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية بالمدافع في ١١يوليو ١٨٨٢ فكان بداية الاحتلال.[٥]

---

(١) عبد العزيز الرفاعي، فجر الحياة النيابية، الطبعة الأولي، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والنشر، القاهرة، (د- ت)، ص٢٣.
(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٨٥، ٨٦.
(٣)على الدين هلال، السياسة والحكم في مصر العهد البرلماني ١٩٢٣ – ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٨.
*عرف شريف باشا بأبو الدساتير حيث قدم للخديوي إسماعيل اللائحة الأساسية التي يعدها المؤرخون أول دستور لمصر. وقد تولى شريف أربع وزارات أولها جاءت فى٧ ابريل ١٨٧٨ قبيل خلع الخديو إسماعيل والمرة الرابعة فى٢٨ أغسطس ١٨٨٢ قبيل الاختلال البريطاني لمصر ويذكر له رفضه إخلاء السودان أثناء الثورة المهدية بناء على طلب الانجليز وموافقة الخديو توفيق. لمعي المطيعى، موسوعة هذا الرجل من مصر، الطبعة الثانية.دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.ص١٦٢.
(٤) عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال البريطاني، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص٣٧، ١٦٥.
(٥)عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ٢، ص ص ٢٣٥، ٢٣٦.
Ralph J ,Harold E., British Military Operations in Egypt and the Sudan: A Selected Bibliography, Scarecrow, 2008, pp 27- 29.

الحياة النيابية في عهد الاحتلال (١٨٨٢ – ١٩١٤):-

جاء الاحتلال البريطاني إلي مصر ليغير شكل الحياة السياسية بشكل عام والحياة النيابية بشكل خاص، فبعد استقرار الأوضاع في القاهرة قام اللورد دفرين(Dfreyn) بتنظيم أوضاع البلاد السياسية فتم إلغاء الدستور المصري ومجلس النواب، ووضع مشروعاً جديداً لتنظيم الحياة النيابية بما يخدم المصالح البريطانية ويفي بأغراض الحكم الذاتي.(١) وقد ظهرت نوايا بريطانيا الحقيقة حول مدي جديتها في وضع نظام نيابي فعال من خلال تقرير اللورد دوفرين إلي اللورد جرانفيل(Granville) وزير الخارجية البريطاني آنذاك ذكر فيه " أن الحكم الاستبدادي ضروري لبقاء سلطتنا في مصر ...أن الحكم البريطاني يزول إذا كان للشعب جمعية نواب ينوبون عنه" وعلي هذا جاء تأسيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أي صلاحيات.(٢)

الجمعية العمومية (يوليو ١٨٨٣– مايو ١٩١٣):-

تكونت الجمعية العمومية وفقا للقانون الأساسي في أول مايو ١٨٨٣من ٨٤عضوا من بينهم نظار الدواوين وأعضاء مجلس شوري القوانين، و٤٦عضوا منتخباً عن المديريات مدة انتخابهم ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم، ويرأس الجمعية رئيس مجلس شوري القوانين، وتعقد الجلسات مرة كل سنتين ولا يتم عقد جلساتها إلا بحضور ثلثي الأعضاء.(٣)

مجلس شوري القوانين (١٨٨٣ – ١٩١٣):-

كان مجلس شوري القوانين أول المجالس النيابية التي تأسست في عهد الاحتلال فطبقاً للمادة ٣١ من القانون الأساسي الصادر في أول مايو ١٨٨٣تكون المجلس من ثلاثين عضواً منهم ١٤معينون من قبل الحكومة و ١٦منتخبون من أعضاء مجالس المديريات.(٤) ونواب المجلس المعينون من قبل الحكومة منهم الرئيس وأحد الوكيلين وعضويتهم دائمة لا يعزلون

---

(١) روثستين تيودور، تاريخ المسالة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، الطبعة الثانية ، دار الوحدة ، القاهرة، (د- ت)، ص ص ١٦٧، ١٦٨. محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، الطبعة الأولي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٦، ص٢٢٤.

(٢) محمود متولي، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل عام ١٩٥٢، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص٦٢.

(٣)محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر، الجزء الرابع، دار الكتب المصرية،القاهرة، ١٩٤٧، ص٥٥٣.

(٤) مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم (١٦) الانتخابات.

إلا بأمر عال، وبمقتضي قرار يصدر بذلك من مجلس شوري القوانين بأغلبية ثلثي الأعضاء علي الأقل، والأعضاء المنتخبون مدة نيابتهم ست سنوات يجوز إعادة انتخابهم.(١)

اختص المجلس بالنظر وإبداء الرأي في كافة القوانين، ولوائح الإدارة العمومية وفي ميزانية الحكومة، ورأيه استشاري محض وإذا لم تأخذ الحكومة برأيه في مسألة لا يجوز للمجلس مناقشة أسباب الرفض.(٢) وقد تأثر المجلس أثناء انعقاده بأوضاع البلاد السياسية، ومر المجلس بمراحل تذبذب بين النشاط و الخمول في مناقشة القضايا السياسية، ويمكن القول أن الفترة من عام ١٩٠٧ إلي عام ١٩١١ كانت أكثر الفترات نشاطاً وخاصة بعد تكوين حزب الأمة والحزب الوطني ودور الصحافة المتصاعد في توعية الشعب المصري بالقضايا السياسية ومشكلة الاحتلال ودور النواب في ضرورة اتخاذ المواقف والدفاع عن حقوق البلاد.(٣)

الجمعية التشريعية يوليو ١٩١٣:-

شهدت مصر تغيرات اجتماعية وفكرية في بداية القرن العشرين أدت إلي قيام الأحزاب في الفترة التي تلت عام ١٩٠٧، وإن اقتصرت هذه الأحزاب علي الأعيان وكبار الملاك للأراضي الزراعية والطبقة المثقفة.(٤) وكان تكوين هذه الأحزاب ضروري حتى تتشكل قوة سياسية تساعد علي تغيير الأوضاع السياسية التي شهدت فترة نمو الوعي العام من خلال الصحافة. وخاصة كتابات مصطفي كامل بعد الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤.(٥) وقد دفعت تلك التطورات مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية إلي المطالبة بمجلس نيابي جديد ذو صلاحيات واسعة، وانتشر هذا الطلب بين الطلاب والجماهير، واستجابت جميع مديريات مصر له وانهالت الالتماسات تطالب بتكوين مجلس نيابي.(٦) كما اجتمع النواب في المؤتمر الوطني الذي أقيم سنة١٩٠٩ للمطالبة بمجلس نيابي .(٧)

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، تاريخ مصر القومي، من سنة ١٨٨٢حتي سنة ١٨٩٢، الطبعة الأولي، ١٩٤٤، ص٤٥.

(٢) توفيق حامد المراعشلي، صفحات في تاريخ مصر، الطبعة الثانية،(د-ن) ١٩٢٩، ص ٢٠٦.

(٣) سعيدة محمد حسني، الحياة النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٣- ١٩١٤، رسالة كتوراة، كلية بنات عين شمس، ١٩٨٩، ص ص ٨٢، ٩٣.

(٤) يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢- ١٩١٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص٢.

(٥)احمد لطفي السيد، صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر من مارس١٩٠٧- ١٩٠٩، ١٩٤٦(د-ن)، ص ١٨٥.
MATHEW, JOSEPH JAMES , Egypt and the Formation of the Anglo-French Entente of 1904, University of Pennsylvania, Philadelphia, 1939, P96.

(٦) محفوظات عابدين، محفظة رقم (٤٨٠) التماسات المطالبة بإنشاء مجلس نيابي، محفظة رقم(٥٧٢)الدستور والمسائل الدستورية.

(٧) المصدر نفسه، محفظة رقم (٥٩١) البرلمان الوطني.

أسفرت تلك الضغوط عن إلغاء قانون ١٨٨٣ والاستعاضة عنه بهيئة واحدة هي الجمعية التشريعية، حيث صدر قانون نظامي جديد في أول يوليو ١٩١٣ بتكوين الجمعية التشريعية التي تتشكل من ٦٦ عضواً بالانتخاب و١٧عضوا تعينهم الحكومة بخلاف النظار، وكان اختصاصها إبداء الرأي في الضرائب ورأيها قطعي، وبالإضافة إلي إبداء الرأي في مشروعات القوانين ورأيها استشاري مع إمكانية مناقشة الحكومة في تلك المشروعات، وأخيرا حق اقتراح القوانين.(١)

القضية الوطنية في المجالس شبة النيابية:-

لقد تعددت مناقشات النواب في الموضوعات التي تمس استقلال مصر وحملت الطابع الوطني وخاصة موضوعات جيش الاحتلال والسودان والمطالبة بمجلس نيابي ومد امتياز قناة السويس والتصدي لفرض التعليم باللغة الإنجليزية، وجاءت تلك المناقشات بصورة غير منتظمة وبدون رغبة قوية للتغيير فرضها السلطات المحدودة لتلك المجالس والأوضاع السياسية.

أولا :- جيش الاحتلال

تأخرت مناقشة القضايا الوطنية في المجالس شبة النيابية حتى سنة ١٨٩٣، ويعود ذلك إلي الوضع السياسي في تلك الفترة، فكان الاحتلال البريطاني شديد الوطأة حيث كان الزعماء الوطنيون ما بين منفى أو مسجون أو محدد إقامته والخديو ضعيف متردد واستقالت الحكومة بزعامة شريف باشا، وجيء بنوبار باشا * المتحيز للإنجليز. ولكن الأوضاع تغيرت مع تولى عباس حلمي الثاني في ١٨٩٢ حيث أدت كراهيته لسيطرة بريطانيا على الأوضاع في مصر، وصدامه مع الاحتلال إلى سعيه للتحالف مع الرموز الوطنية في المؤسسة النيابية في محاولة لإيقاظ الكراهية ضد الانجليز في نفوس المصريين.(٢)

بدأت مناقشات النواب لقضية جيش الاحتلال مع مناقشة الميزانية لسنة ١٨٩٣داخل مجلس شورى القوانين وبالتحديد الاعتماد المخصص لجيش الاحتلال فقد بلغت القوات

---

(١) توفيق حامد المراعشلي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

* ولد نوبار باشا عام ١٨٢٥ في أزمير وتوفي عام ١٨٩٩، عمل والده معتمداً سياسياً لدي محمد علي في الأناضول، قدم إلي مصر عام ١٩٤٢، ترقي في المناصب حتى أصبح ناظراً للخارجية في عهد الخديوي إسماعيل ثم رئيس الحكومة أعوام ١٨٧٨ و١٨٨٤ و١٨٩٤، نجيب مخلوف، نوبار باشا وما تم علي يده، المطبعة العمومية، ص ص ١٣ ،١٥ ،٤٤، ٢٠٩.

(٢) عبد الواحد النبوي، المعارضة المصرية في البرلمان ١٩٢٤-١٩٣٦،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٨،ص ٣٧.
Cromer, Evelyn Baring, Abbas II, Macmillan, London ,1915 ,P42.

البريطانية عند بداية الاحتلال ٥٠٦٠٠جندى وتناقص هذا العدد إلى ٦٧٦٣ جندي في سنة ١٨٨٣، ثم هبط إلى ثلاثة آلاف جندي خلال العشر سنين الأولى من الاحتلال، فقد كانت بريطانيا حريصة أن لا تقل قواتها بأي حال من الأحوال عن هذا العدد.(١) وفضلت لجنة المالية بمجلس شوري القوانين عند مناقشة الاعتماد المخصص لجيش الاحتلال تأجيل إبداء رأيها ورغباتها نحو ما يصرف على هذا البند حتى نظر التقرير والمذكرة النهائية.(٢) وقد طالبت لجنة المالية في تقريرها بإلغاء الاعتماد الخاص بجيش الاحتلال، وشارك رئيس النظار رياض باشا النواب شعورهم وأمانيهم بإلغاء مصاريف جيش الاحتلال من الميزانية، ولكنه رأي أن الظروف هي التي قضت بذلك، وأوضح أن المصاريف قد خفضت تدريجياً من مائتي ألف جنية سنة ١٨٨٥ حتى وصلت إلي خمسة وثمانون ألف سنة ١٨٩٣،وأن هذا أمر يدعو للتفاؤل وتوقع أن يستمر الاعتماد في التناقص حتى ينتهي مع تنفيذ بريطانيا لوعدها بالجلاء، وطالب النواب بالاعتدال وتجنب أي تطرف في القول والفعل حتى يتم الجلاء.*(٣)

وفى عام ١٨٩٤ جددت اللجنة طلبها بضرورة إلغاء مبلغ مصاريف جيش الاحتلال من الميزانية.(٤) لم تشكك اللجنة فى سنة ١٨٩٩ في أن الحكومة تثق في قدرات الجيش المصري على حفظ الأمن في مصر وحماية حدودها وعدم الاستعانة بجيش أجنبي، ولهذا رأت اللجنة عدم الموافقة على مبلغ ٨٤٨٣٥ جنية مصاريف جيش الاحتلال لسنة ١٨٩٩.(٥)

ثانيا:- السودان

سعت إنجلترا عقب احتلالها لمصر إلي العمل على فصل السودان مستغلة فرصة الثورة المهدية سنة ١٨٨٤، حيث فرضت علي مصر إخلاء السودان من المصريين مع بداية الثورة، ثم قامت بعد ذلك باسترداد السودان من يد الثوار بقوات وتمويل مصري، وبعد أن تم القضاء على الثورة المهدية واسترداد مديريات السودان في نوفمبر١٨٩٨ أكرهت انجلترا الحكومة**

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال،ص٢٨.
Zetland ,Lawrence John Lumley Dundas, Lord Cromer: Being the Authorized Life of Evelyn Baring, First Earl of Cromer, Hodder and Stoughton,London,1932,P129.

(٢)محاضر مجلس شورى القوانين، محضر جلسة السبت ١٤ جمادى الثاني ١٣١١هـ، ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣م، ٢١٦.

*علق المعتمد البريطاني على هذه المناقشة بأن رأى النواب ورياض باشا رأى شخصي وان الاتصالات تكون مع السلطان العثماني لا الخديوي. الوطن ،٣ يناير ١٨٩٤، ص١.

(٣)محاضر مجلس شورى القوانين ، محضر جلسة الأربعاء ٢١ جمادى الثاني ١٣١٢ هـ ، ١٩ ديسمبر ١٨٩٤م ،ص٦١.

(٤)المصدر نفسه، محضر جلسة الأحد ١٥ رجب ١٣١٤ هـ ، ٢٠ديسمبر ١٨م٩٦،ص٧٤.

(٥)المصدر نفسه، محضر جلسة الاثنين ٨شعبان ١٣١٧ هـ ، ١١ديسمبر ١٨٩٩م، ص٧٤.

** ولد زعيم الثورة المهدية محمد أحمد المهدي في مديرية دنقلة عام ١٨٤٨ من عائلة كل أفرادها يعملون في صناعة السفن، ولكنه ولع بعلوم الدين وغلب عليه التصوف، بدأ المهدي دعوته في أغسطس ١٨٨١، وقد انتشرت دعوته سريعا وزاد أتباعه مما مكنه من السيطرة علي الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥، توفي المهدي في ٢٢ يونيه ١٨٨٥ ليخلفه عبد الله التعايشي الذي سيطر علي السودان حتي عام ١٨٩٨. شوقي الجمل،عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ص ٣٢١، ٣٢٧